

مالك بن نبي والمشروع الإسلامي للاقتصاد

محمد جلوب الفرجان

تقديم:

كتب المفكر الإسلامي «مالك بن نبي» (1905 - 1973) مجموعة نصوص اقتصادية، شكلت بمجملها إطاراً لما أسماه بـ «المشروع الإسلامي للاقتصاد». ولكون هذا الجانب من فكر «مالك بن نبي» لم يلق اهتماماً من أقلام الباحثين، فقد اخترناه مضمراً لبحثنا الحالي.

لقد انتخب الباحث لنفسه، في دراسة «المشروع الإسلامي للاقتصاد» عند «مالك بن نبي»، منهجاً محدداً، يقوم على إعادة قراءة نصوص مالك الاقتصادية، بهدف توفير إفادات اقتصادية تحمل إجابات على التساؤلات الآتية:

أولاً: ما هي الأدبيات والنصوص التي كتبها مالك بن نبي، وتناول فيها ما له علاقة بـ «المشروع الإسلامي للاقتصاد»؟

ثانياً: ما حدود المثابرة التي أنجزها قلم مالك بن نبي، في ضبط الاصطلاحات الاقتصادية التي تداولتها نصوصه؟

ثالثاً: ما طبيعة المجاهدة الفكرية الناقدة التي قام بها مالك بن نبي للمذاهب الاقتصادية، التي ولدتها دائرة الاقتصاديات الضريبية؟

رابعاً: ما حقيقة التقويم الذي وضعه مالك بن نبي للمثابرات الناجزة في الاقتصاد الإسلامي؟

خامساً: ما الإفادات الاقتصادية التي كتبها مالك بن نبي، وشكلت بناءً يمكن أن نسميه «المشروع الإسلامي للاقتصاد»؟

I - الأدبيات التي تناولت «المشروع الإسلامي للاقتصاد»:

دَوَّن قلم المفكر مالك بن نبي، العديد من النصوص التي بحثت في جوانب مختلفة من «المشروع الإسلامي للاقتصاد» وما له علاقة به. وهذه النصوص، نجدتها في كتب وفصول ومقالات كتبها في فترات زمنية متباعدة، مما يجعل هذه النصوص تكتسي أهمية، خصوصاً في بيان الخط التطوري للأفكار الاقتصادية والتي ولدتها دائرة تفكير مالك.

ويجد الدارس لنصوص مالك، أن قلمه قد تناول من مشروعه الإسلامي للاقتصاد الجوانب الآتية: ففي كتابه «الظاهرة القرآنية» كتب مهاداً فكرياً في غاية الأهمية، فيه نقد لواحد من أكبر المذاهب الاقتصادية التي ولدها العقل الغربي، ونقصد المذهب الماركسي (المادي). ونعتقد أن هذا النقد سيتكرر حضوره في أغلب النصوص التي كتبها مالك فيما بعد⁽¹⁾. ودرس في «شروط النهضة» موضوعين لهما مكانة في الكشف عن حجم مثابرة مالك النازعة إلى تأسيس «مشروع إسلامي للاقتصاد»؛ الأول بعنوان «توجيه رأس المال»⁽²⁾. والثاني جاء بعنوان «توجيه العمل»⁽³⁾.

وأصل في كتابه «فكرة الإفريقية الآسيوية» مشروعه الإسلامي، ليكون خيمةً تتسع لدول «محور طنجة - جاكارتا»؛ فبحث في «مبادئ اقتصاد أفرسيوي فعال»⁽⁴⁾. وخصص كتابه «المسلم في عالم الاقتصاد» لدراسة جوانب

(1) مالك بن نبي؛ الظاهرة القرآنية، ترجمة عبد الصبور شاهين، تقديم محمد عبدالله دراز ومحمود محمد شاكر، دار الفكر، ط 4، دمشق، 1987، ص 73 وما بعد.

(2) مالك بن نبي؛ شروط النهضة، ترجمة عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين، دار الفكر، ط 3، دمشق، 1969، ص ص 166 - 173.

(3) المصدر السابق، ص ص 161 - 165.

(4) مالك بن نبي؛ فكرة الإفريقية الآسيوية، دار الفكر، دمشق، 1981، ص ص 148 - 167.

مختلفة من المشروع الإسلامي للاقتصاد. وتناولت مباحث الكتاب النواحي الآتية: «الاقتصاد والاقتصادانية»⁽¹⁾ و«حدود الاختيار الإسلامي بين المناهج الموجودة»⁽²⁾ و«الأسس الحضارية لعالم الاقتصاد»⁽³⁾، و«دور المال في اختزان العمل»⁽⁴⁾، و«الاستثمار المالي والاستثمار الاجتماعي»⁽⁵⁾، و«الأساس الأخلاقي لعملية الإنتاج والتوزيع»⁽⁶⁾.

ودرس في كتابه «بين الرشاد والتهيه» موضوعات عدة تتعلق بمشروعه الإسلامي للاقتصاد وفيه مباحث في غاية الأهمية هي: «حول الاقتصاد»⁽⁷⁾ و«شروط الإقلاع الاقتصادي»⁽⁸⁾، و«العمل والاستثمار»⁽⁹⁾، و«جولة البترول العربي»⁽¹⁰⁾، و«اقتصاديات القوت والتنمية»⁽¹¹⁾.

وتناول في كتبه الأخرى موضوعات تُكمل جزئيات من هذا المشروع؛ ففي كتابه «تأملات» عالَج موضوعاً حيوياً بعنوان «قيم إنسانية وقيم اقتصادية»⁽¹²⁾. وفي كتابه «وجهة العالم الإسلامي» بحث في شروط نمو المجتمع، وبيّن دور الصناعة وفعلها في التنمية الاجتماعية⁽¹³⁾. ودرس في

(1) مالك بن نبي؛ المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر، دمشق، 1981، ص ص 35 - 40.

(2) المصدر السابق، ص ص 41 - 45.

(3) المصدر السابق، ص ص 61 - 66.

(4) المصدر السابق، ص ص 69 - 73.

(5) المصدر السابق، ص ص 75 - 80.

(6) المصدر السابق، ص ص 87 - 91.

(7) مالك بن نبي؛ بين الرشاد والتهيه، دار الفكر، ط 1، دمشق، 1978، ص 127 وما بعد.

(8) المصدر السابق، ص ص 149 - 154.

(9) المصدر السابق، ص ص 155 - 159.

(10) المصدر السابق، ص ص 141 - 148.

(11) المصدر السابق، ص ص 160 - 165.

(12) مالك بن نبي؛ تأملات، دار الفكر، دمشق، 1981، ص 47.

(13) مالك بن نبي؛ وجهة العالم الإسلامي، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، بلا

كتابه «مشكلة الثقافة» الأفكار ودورها في المضممار الاقتصادي⁽¹⁾. وتناول في كتابه «دور المسلم ورسالته في الثلث الأخير من القرن العشرين»، مبدأ التعويض ومنطلقات النشاط الاقتصادي⁽²⁾. وبحث في كتابه «في مهب المعركة» عمل المرأة محسوباً اقتصادياً وبعيون غربية ومن زاوية إسلامية⁽³⁾. والحقيقة أن كتبه الأخرى لا تخلو من معالجات وأفكار اقتصادية ماثورة هنا وهناك داخل المنظومات المعرفية والثقافية التي أنجزها قلم مالك بن نبي.

II - مثابرة في ضبط الاصطلاحات الاقتصادية :

ما حدود المثابرة التي أنجزها مالك بن نبي في ضبط الاصطلاحات الاقتصادية التي تداولتها نصوصه؟

من الاصطلاحات التي كان لها حضور في المعجم الاقتصادي الذي نفترض وجوده في النصوص التي كتبها مالك، وإعانتته في معالجة قضايا تتعلق بمشروع الإسلامي للاقتصاد، الاصطلاحات الآتية: «رأس المال» و«الثروة» و«التورط الاقتصادي» والاقتصادانية و«المذهب الاقتصادي» و«اقتصاد التوسط» و«الاستثمار الاجتماعي» و«عدم الوعي الشامل الاقتصادي» و«الحصر الاقتصادي» و«الإقلاع الاقتصادي» و«التخطيط الاقتصادي» و«الرصيد الاقتصادي» و«اقتصاد القوت» و«اقتصاد التنمية» وغيرها.

ولأهمية «رأس المال» و«الثروة» فسنوليها أهمية غير اعتيادية في البحث والمعالجة، ولهذا نقف ونثير السؤالين الآتيين: ما هي حدود الفهم الغربي لـ «رأس المال»؟ وما هي أبعاد الضبط الإسلامي للمعنى والدلالة؟ أسهمت

(1) مالك بن نبي؛ مشكلة الثقافة، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر، ط 4، دمشق، 1984، ص 15.

(2) مالك بن نبي؛ دور المسلم ورسالته في الثلث الأخير من القرن العشرين، دار الفكر، دمشق، 1989، ص 23.

(3) مالك بن نبي؛ في مهب المعركة، إعداد ندوة مالك بن نبي، دار الفكر، لبنان، 1978، ص 98.

نصوص مالك في دائرة المعرفة الاقتصادية، في بيان الفارق بين الفهم الغربي لإصطلاح «رأس المال» وذلك باعتباره مفهوماً متولداً في رحم الثورة الصناعية، وبين اصطلاح إسلامي اعتادت الأقلام الباحثة في الاقتصاديات الإسلامية، أن تتداوله كمرادف لرأس المال، ونعني به اصطلاح «الثروة».

ولإنجاز مثل هذا الإطار الدقيق للمفهوم سعى بن نبي إلى أن تكون البداية واضحة، وساحة العمل الاقتصادي والنقاش الفكري المصاحب، مكشوفة وخالية من أي لبس وغموض. وبهذا الاتجاه تقدم بفعل ضبط للمفاهيم الاقتصادية. وهنا كان مفهوم «رأس المال» هو الإصطلاح المستهدف. والبداية تحديد «رأس المال» في المعجم الاقتصادي الغربي، مشيراً إلى ظروف إنشاء هذا المفهوم الاقتصادي، وبيان أن الساحة الإسلامية قد عرفت أقلاماً كتبت نصوصاً اقتصادية تداولت مفهوم «رأس المال» بمعناه الغربي، وجاهدت تركيبه على حركة «الثروة» المصطلح الاقتصادي الإسلامي.

والواقع أن هذه الأقلام، ارتكبت خطأين، خطأ في عدم فهم الظروف التي أدت إلى إنشاء هذا الاصطلاح الاقتصادي في تراب الثورة الصناعية، وقيام المؤسسات الصناعية، والطبقات والمصارف. وخطأ بحق التراب الإسلامي الذي لا يعرف الثورة الصناعية والمؤسسات والطبقات والمصارف الصناعية التي تنظم حركة «رأس المال».

لقد كان مالك رائداً في مثابرته الهادفة إلى ضبط الاصطلاح الاقتصادي، وبيان دور الظروف في إنشائه. ولهذا أفاد موضحاً؛ «وينبغي لنا أن نفهم قبل كل شيء أن كلمة (رأسمال) ليست من مصطلحاتنا، ولا هي من الشيء الذي تعودناه، فنحن دائماً نخلط بين شيئين متمايزين تمام التمايز: الثروة ورأس المال»⁽¹⁾.

بين مالك أن اصطلاح «الثروة» يختلف عن اصطلاح «رأس المال»، وأن

(1) مالك بن نبي؛ شروط النهضة، ص 168.

ذلك الاختلاف يعود إلى :

أولاً: الاختلاف في المنشأ الاجتماعي، فالثروة هي اصطلاح اقتصادي متولد ولادة شرعية في التراب الإسلامي. وكانت الإفادات المالكية(*) واضحة في بيان منشأ الاصطلاح والمركز الاجتماعي لصاحب الثروة «فهو فلاح، أو صاحب ماشية، أو صاحب ضيعة»⁽¹⁾.

ثانياً: الاختلاف في التداول، فاصطلاح الثروة مطبوع بطابع محلي على خلاف عالمية وكونية «رأس المال». والثروة اصطلاح اقتصادي محكوم في إطار «الحرفة المحلية». ومن هنا أمسك تفكير مالك بحقيقة الظروف التي أفضت إلى تداول اصطلاح «الثروة» وبالتحديد من جانب «ظروف التراب الإسلامي» ودورته الاقتصادية. ولهذا كانت «الثروة» مطبوعة «بطابع مكاسب الشخص غير المتحركة، غير الداخلة في الدورة الاقتصادية»⁽²⁾، وأنّ النظر إليها من جانب حركة «رأس المال»، فالثروة على عكس رأس المال لا تتميز بكونها «عملاً مستقلاً، كقوة مالية تدخل في بناء الصناعات وتمويلها، أو في تجارة التصدير... كما هو الشأن في رأس المال»⁽³⁾.

إذن هذه في الحقيقة عقبات بحكم ظروف الإنشاء، بحيث تقف عائقاً أمام «الثروة» لا تسمح لها بالصعود والارتقاء «إلى مستوى رأس المال». كما وأنها من الناحية الأخرى اصطلاح اقتصادي بدائي بسيط «من الناحيتين الاقتصادية والأدبية»⁽⁴⁾.

(*) يُعدُّ المفكر مالك بن نبي صاحب نهج اقتصادي، يُشكل جزءاً من مشروع النهضة الذي قاده في الأرض الإسلامية والعالم الثالث. ولهذا يحق لنا أن نطلق اصطلاح «المالكي» و«المالكية» نسبة إلى «مالك بن نبي» على عموم منظومته المعرفية والثقافية والاقتصادية.

(1) مالك بن نبي؛ شروط النهضة.

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر السابق.

(4) المصدر السابق، ص ص 168 - 169.

وإذا كان هذا هو حال اصطلاح «الثروة»؛ فإننا نتساءل: ما هو جوهر «رأس المال» أي طبيعته الذاتية؟ من المعروف في مضممار نظرية التعريف، أن صياغة التعريف تنهض على وصف الخصائص الجوهرية للشيء. وهنا نسعى إلى وضع تعريف لاصطلاح «رأس المال»:

إنه «المال المتحرك» الذي يتجاوز في حركته «محيط الفرد» و«حاجاته الخاصة» ويتحرك في مضممار إقليمي أو قاري أو كوني⁽¹⁾.

ويحمل الاصطلاح مضموناً اجتماعياً، وضبط هذا المضمون هو جزء من عملية ضبط ظروف الإنشاء وتداول الإصطلاح، ولعل من المفيد أن نذكر ونحن نقرأ الإفادات المالكية في هذا المقام، أن من نتائج «رأس المال» الاجتماعية، والتي كان لها آثارها الواضحة على أوروبا، أن «رأس المال» كان المحرك والفاعل في بزوغ ظاهرتين اجتماعيتين:

الأولى: الطبقة العاملة كنتيجة متولدة في رحم الثورة الصناعية.

ثانياً: ظاهرة «الاستثمار» كنتيجة للحاجة إلى أسواق لتصدير المنتج، والبحث عن مصادر للمواد الأولية التي تقوم عليها الصناعة⁽²⁾.

والحقيقة أن الإفادات المالكية تقدم لنا نصاً مثمرًا، يتغذى فيه، التداخل بين اصطلاح «الثروة» و«رأس المال» ثم تحدثُ نقلةً إلى بُعدٍ جديد؛ فلنقرأ هذا النص: «غير أن هذه - أي ظاهرة الاستعمار - نقلت الثروة من حالتها البسيطة إلى حالة واسعة منتشرة سميت بـ (الرأسمال)»⁽³⁾.

وهنا نتساءل: هل ظاهرة الاستعمار هي السبب في التداخل بين أوراق «الثروة» وأوراق «رأس المال»، مما كان له الأثر في بروز «إشكال» معرفي في مثابرة مالك النازعة إلى ضبط معاني الاصطلاحات؟ حقيقة أن في ذلك جانباً

(1) المصدر السابق، ص 169.

(2) المصدر السابق، ص 170.

(3) المصدر السابق.

من التبرير، إذ كُتب على البلدان المستعمرة، أن تعيش هذا التداخل (والخلط) في مختلف مفاصل الحياة.

ونُذَكِّر هنا أن قلم مفكرنا مالك، ومن خلال إفادات سابقة قد بيّن أن ظروف إنشاء اصطلاح «رأس المال» تختلف عن ظروف إنشاء اصطلاح «الثروة». ولهذا نحسب أن هذه المراجعة ليس لها ما يبررها، اللهم إلا أمراً واحداً وهو شطب الفعل المعرفي المبدع، وتعطيل عمل المثابرة الأصلية التي أنجزها مالك بن نبي.

وحقيقة أن قلم مفكرنا ظل يتحرك في دائرة مثابرة معرفية المبدعة، فذهب واصفاً «رأس المال» بكونه «كيف» وليس «كم»، في حين أن «الثروة» بالمقابل «كم» راكد ماكث في محلّيته؛ «فالدرهم الذي يتحرك، وينتقل، ويدخل ويخرج عبر الحدود يسمى «رأسمال»، والمليار من الدراهم المستقر الساكن هو ثروة ذات محيط ضيق»⁽¹⁾.

ومن الاصطلاحات التي كان لها حضور في المعجم الاقتصادي المالكي، وأعانت مفكرنا مالك على كتابة نصب اقتصادي، حمل معالجةً لمختلف قضايا المشروع الإسلامي للاقتصاد اصطلاح «التورط الاقتصادي». فقد ضبط معناه من خلال حديثه عن المجتمعات الراكدة والاقتصاد الراكد، ف «التورط الاقتصادي» يحدث عندما تختار هذه المجتمعات المسار الغربي في النمو، وفي تكوين مؤسساتها المختلفة. ولعل من آثار هذا التورط «آثاراً نفسية» مؤلمة على صعيد المجتمع والأفراد⁽²⁾.

أما «الاقتصادانية» و«المذهب الاقتصادي» فهما من المصطلحات التي تداولتهما الإفادات الاقتصادية المالكية. ونحاول بيان المعنى الذي ضبطه مالك لكل منهما، «الاقتصادانية هي نزعة عالجت شؤون المجتمع الإنساني من خلال النظر إلى الحياة على أنها «مطعم» يجري فيه الحساب من خلال عمليتين

(1) المصدر السابق، ص ص 170 - 171.

(2) مالك بن نبي؛ فكرة الإفريقية الآسيوية، ص 149.

وجمع لما يدخل من مال، وطرح النفقات»⁽¹⁾. أما «المذهب الاقتصادي» فيعرفه مالك على أنه مذهب يتعارض مع سنن التاريخ البشري، وذلك لأنه تجرد من «القيم الثقافية»، التي عليها التعويل في إحداث نهوض اجتماعي⁽²⁾.

وتداولت الإفادات المالكية اصطلاحات اقتصادية أخرى، شكلت مكونات لغة اقتصادية، ومن هذه الاصطلاحات «اقتصاد التوسط». ويقصد به مالك، اقتصاد يتوسط بين الأطراف، الرأسمالية والماركسية، والتوسط سمة يتميز بها المشروع الإسلامي للاقتصاد. واستند في تأسيس هذا الاصطلاح (أو السمة) على الآية القرآنية الكريمة «جعلناكم أمة وسطاً...»⁽³⁾.

أما «الاستثمار الاجتماعي»، فهو من الاصطلاحات البالغة الأهمية في المعجم الاقتصادي المالكي. وهو في الوقت ذاته سمة من سمات المشروع الإسلامي للاقتصاد. ولنقف لتتعرف على كيفية الضبط التي قام بها مالك لهذا الاصطلاح. يُعرفه مالك بأنه «مبدأ الاتكال على الذات، أي بالتعبير الاقتصادي مبدأ الاستثمار الاجتماعي. من الإنسان... والتراب... والزمن المتوافر في كل أرض»⁽⁴⁾.

وورد في الإفادات المالكية اصطلاح «عدم الوعي الاقتصادي». ونلاحظ أن مالكا استخدمه نقيضاً لاصطلاح «الحصر الاقتصادي» فقد قابل بينهما وهو ينظر إلى واقع المسلم، فقد رأى أن أمام المسلم في الواقع خيارين: إما غياب الوعي الاقتصادي، أو أن يتحول إلى «كائن اقتصادي» فقط. وهذا المقصود بمعنى الحصر الاقتصادي⁽⁵⁾.

واستخدمت الإفادات المالكية اصطلاح «الإفلاق الاقتصادي»، وهو

(1) المصدر السابق، ص 38.

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر السابق، ص 40.

(4) مالك بن نبي؛ المسلم في عالم الاقتصاد، ص 77 - 78.

(5) مالك بن نبي؛ فكرة الإفريقية الآسيوية، ص 40.

اصطلاح في غاية الأهمية. والحقيقة أن مالكا كان رائداً في استخدامه، ويعني هذا الاصطلاح التفكير والتخطيط وخلق الظروف الاجتماعية والاستعداد النفسي للمشروع في تنفيذ الخطة الاقتصادية⁽¹⁾. و«التخطيط الاقتصادي» اصطلاح تداولته نصوص مالك، وعرفته بأنه «مظهر من مظاهر تعجيل خُطى التاريخ في القرن العشرين، وهو مظهر يخص الميدان الاقتصادي»⁽²⁾.

و«الرصيد الاقتصادي» اصطلاح يقصد به مالك الإمكانات المتوافرة في وطن مختلف في ساعة الصفر من إقلاعه⁽³⁾. ومن الاصطلاحات المتداولة في النصوص: «اقتصاد القوت» و«اقتصاد التنمية». ويلحظ القارئ للإفادات المالكية، أنها أسست علاقة عضوية بين الاصطلاحين ومن خلال المبدأ القائل: «إطعام كل الأفواه، وتشغيل كل السواعد»⁽⁴⁾.

ومن الاصطلاحات المتداولة في النص الاقتصادي المالكي، ولها حضور، اصطلاح «اقتصاد التبادل» ونشأ بسبب اغتراب الإنتاج⁽⁵⁾. و«الديناميكا الاقتصادية»، وقد استخدمه للدلالة على حركة المال في الاستثمار⁽⁶⁾.

III - مجاهدة نقدية للمذاهب الاقتصادية المتداولة:

ما طبيعة المجاهدة الفكرية الناقدة التي قام بها مفكرنا مالك للمذاهب الاقتصادية التي ولدها دائرة الاقتصاديات الغربية؟ وما وزن المثابرة التي أنجزها قلمه في عملية النقد، ومهدت لإنشاء مشروع إسلامي للاقتصاد؟ في الحقيقة كان أمام المثابرة المالكية نوعان من المذاهب الاقتصادية،

(1) مالك بن نبي؛ بين الرشاد والتهيه، ص 149.

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر السابق، ص 153.

(4) المصدر السابق، ص 160.

(5) مالك بن نبي؛ المسلم في عالم الاقتصاد، ص 73.

(6) المصدر السابق، ص 42.

ومجموعة مناهج ونزعات اقتصادية متولدة منها؛ الأول المذهب الاقتصادي الرأسمالي. والثاني المذهب الاقتصادي الماركسي. وإن تكوين هذه المذاهب «حدث في المجتمع الغربي، حيث وضع الرأسمالية والشيوعية»⁽¹⁾. ولهذا فإن المجاهدة النقدية المالكية انصبت على هذين المذهبين، وما تولد منهما من مناهج ونزعات. وهنا نحاول عرض المفاصل العامة للمذهبين ومن خلال الإفادات المالكية. ونترك المفاصل الباقية لأن مالكاً استثمرها في جوانب أخرى، وسنقوم بتقديم معالجة لها في أماكن لاحقة من هذا البحث.

دقق مالك أولاً في المذهب الاقتصادي الرأسمالي وذهب إلى أنه يقوم على «فكرة (المنفعة) الخاصة بالرأسمالية»⁽²⁾، وأنه مذهب «تجاري أو احتكاري» ينهض أساس «توازنه على قانون العرض والطلب»⁽³⁾. ويرى مالك أن الرأسمالية في مضمارها الاقتصادي «إباحية» فهي تستند إلى «المبدأ الذي عبر عنه آدم سميث، في بداية العهد الاقتصادي الحديث في عبارته الشهيرة: دعه يعمل، دعه يسير»⁽⁴⁾.

وكذلك فإن المشكلة الملازمة للرأسمالية والتي تحملها معها للفكر الإسلامي في الاقتصاد، وتسبب له قلقاً، هي مشكلة (الربا) أو (الفائدة) التي تقدمها المصارف، ولذلك انتقلت هذه المشكلة إلى واقع الاقتصاد الإسلامي، وعانى منها كثيراً، وفكر في كيفية «تخليص الرأسمالية من الربا» لأنه محرم في شريعته. وكأنه من الناحية الفنية يحاول تخليص جسد من روحه⁽⁵⁾. ولهذا تعارض «مع الليبرالية، عبر قضية الربا»⁽⁶⁾.

(1) مالك بن نبي؛ فكرة الإفريقية الآسيوية، ص 149.

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر السابق، ص 156.

(4) مالك بن نبي؛ المسلم في عالم الاقتصاد، ص ص 41 - 42.

(5) المصدر السابق، ص 42.

(6) المصدر السابق، ص 43.

وفي مقال بعنوان «الأساس الأخلاقي لعمليتي الإنتاج والتوزيع» كشف مالك عن «التصرفات الرأسمالية» المؤذية للمجتمع، والتي تتكون بالمقابل، مستندةً إلى الفردية، فذهب معلناً نقده لهذه التصرفات: «إن الأساس المذهبي الذي يقرره آدم سميث كقاعدة للديناميكا الاقتصادية قد أطلق العنان لإرادة المال وفتح الباب لتصرفات الرأسمالية على حساب المصلحة العامة في المجال السياسي والمصالح الخاصة بالمتجدين والمستهلكين»⁽¹⁾.

والحقيقة أن الرأسمالية أهملت العلاقة القائمة بين القيم الأخلاقية والقيم الاقتصادية. وإن هذا الإهمال جاء بسبب نزعتها «الإباحية في الاقتصاد»⁽²⁾. وفي مضمار التخطيط للتنمية فإن الرأسمالية استندت إلى «المصلحة الفردية وحرية التصرف». ولهذا فإن الرأسمالية حسب الرأي المالكي لا تتفق والشروط الخالصة التي ينهض عليها فعل التخطيط للتنمية في العالم الإسلامي وبلدان العالم الثالث.

وإذا كان هذا هو الموقف المالكي من المذهب الاقتصادي الرأسمالي؛ فما حدود المجاهدة النقدية التي قام بها مفكرنا مالك بن نبي للمذهب الاقتصادي الماركسي؟ قرأ مالك الماركسية بعقلية المسلم الراغب الاستفادة من كل رأي يُقدم حلاً لمشكلات الواقع الإسلامي، ولكن بشرط أن يكون هذا الحل مستوعباً لظروف العالم الإسلامي وبلدان العالم الثالث.

إن أول أمر دققته المجاهدة المالكية حركة «رأس المال». فقد وجدت أن الماركسية تنظر إليه «من حيث هو آلة سياسية، بين يدي طبقة معينة هي البرجوازية لاضطهاد طبقة أخرى هي (البروليتاريا). فهو (أي ماركس) قد نظر إلى رأس المال من هذه الزاوية لأن أوضاع المجتمع وظروفه قد حتما عليه هذا النظر»⁽³⁾.

(1) المصدر السابق، ص 87.

(2) المصدر السابق، ص 89.

(3) مالك بن نبي؛ شروط النهضة، ص 161.

إن النقد الذي وجهه مالك للماركسية في هذه القضية تقوم على أن ماركس كان مغمضاً عينيه عن رؤية «رأس المال» آلة اجتماعية. ويتأتى هذا من أن «رأس المال» في حد ذاته لم يكن «هو المشكلة التي تعرض لها كارل ماركس في آرائه عام 1848. وإنما كان تعرضه لنتائجه الاجتماعية كرأسمالية»⁽¹⁾. وكان لظروف عصر ماركس الأثر في عدم تمكنه من النظر إلى «رأس المال» كآلة اجتماعية⁽²⁾.

ولاحظ مالك أن هناك فجوات في الماركسية تتمثل في نظرتها الأحادية إلى الأحداث، فقد ردت كل شيء إلى «العوامل الاقتصادية». وكان لهذه النظرة مخاطرها على التفسير الماركسي، مما كان الحاصل من ذلك سقوط الماركسية في معادل «الحتمية الاقتصادية». ويرى مالك أن في هذا الترجيح لفعل العوامل الاقتصادية، تكون الماركسية قد أغفلت «بعض الأشياء الجوهرية في الظاهرة الاجتماعية»⁽³⁾.

إلا أن قارئ النصوص التي كتبها مالك وهو يُقومُ المذهب الاقتصادي الماركسي، يجد أن قلم مفكرنا قد أعطى الحق للماركسية في تفسير الظاهرة الاجتماعية «تفسيراً اقتصادياً» ووصفها بكونها «نظرية صادقة»⁽⁴⁾. غير أن مالكا عندما دقق في «الحتمية الاقتصادية» التي تقول بها الماركسية، وجد فيها «فضاءً»، يضغط بثقله «على مصير الشعوب». كما أن قراءة واقع الشعوب يكشف عن الآثار الاجتماعية التي سببها فعل «الحتمية الاقتصادية»، والمتمثل في السقوط ومنذ اللحظة الأولى في الأحبولة الاستعمارية، بحيث وقعت هذه الشعوب تحت هيمنة «الاقتصاد الحديث» وهكذا «بدأ عصر الحتمية الاقتصادية» بالنسبة لها «مع بدء العصر الاستعماري»⁽⁵⁾.

(1) المصدر السابق، ص 169.

(2) المصدر السابق.

(3) مالك بن نبي؛ فكرة الإفريقية الآسيوية، ص 148.

(4) المصدر السابق.

(5) المصدر السابق، ص ص 148 - 149.

وبعين ثاقبة لحركة انتشار المذاهب الاقتصادية في العالم الإسلامي لاحظ أن خيبة الأمل التي سببتها الرأسمالية ومذهبها الاقتصادي القائم على (المنفعة)، دفعت المسلم ويرد فعل ميكانيكي إلى شاطئ «الاقتصاد الشيوعي، وبكلمة ألطف: في اتجاه الاقتصاد الاشتراكي، لا لأنه يحبذ منطلقاته المذهبية» بل لأنه «يشهد مساوئ الرأسمالية» ولأنه لاحظ «نجاح الخطط الاشتراكية في الاقتصاد». إلا أنه سرعان ما اصطدم «ببعض جوانب هذه الخطط» التي تتعارض «مع الفقه الإسلامي» مثل «تحديد الملكية أو إلغائها» إضافة إلى التعارض العميق بين الإسلام ومادية الماركسية وهرطقتها⁽¹⁾.

وتذكر الإفادات المالكية التي اعتنت بتقويم المذهب الاقتصادي الماركسي أن هذا المذهب ينهض على فكرة (الحاجة)، أي «الذي يتوازن على أساس مبدأ الإنتاج والاستهلاك»⁽²⁾. وفي علاقة العمل بالمال لاحظ مالك أن هذه العلاقة مقيدة، أي أن العمل مقيد بشروط مالية «لا ينطلق بدونها حتى في البلاد الشيوعية الكلاسيكية، حيث لم تتغير هذه الشروط إلا في ملكية المال في هذه البلاد الشيوعية من الأيدي الخاصة أو البنك إلى يد واحدة، يد الدولة، ومن البنك إلى الخزينة»⁽³⁾. وفي قضية التخطيط للتنمية لاحظ مالك بن نبي أنه لا يخرج عن «التسيير السلطاني والصراع الطبقي»⁽⁴⁾.

كانت البداية عند بن نبي بيان الدور الذي تلعبه الأفكار في المضممار الاقتصادي. ومفكرنا مالك اعتمد في الكشف عن فاعلية الأفكار على (خروشوف). فقد ذهب الأخير إلى «أن النجاح الاقتصادي هو أقوم مقياس لسلامة الأفكار»⁽⁵⁾. والواقع أن رأي (خروشوف) من زاوية المعرفيات وأسلوب

(1) مالك بن نبي؛ المسلم في عالم الاقتصاد، ص 43.

(2) مالك بن نبي؛ فكرة الإفريقية الآسيوية، ص 149.

(3) مالك بن نبي؛ المسلم في عالم الاقتصاد، ص 69.

(4) مالك بن نبي؛ بين الرشد والتهيه، ص 150.

(5) مالك بن نبي؛ مشكلة الثقافة، ص 15.

امتحان الأفكار لا تتحدد بمقياس أو معيار واحد. وأن النجاح الاقتصادي مقياس وحيد، ضمن مقاييس عدة متداولة وشائعة في مضمار المعرفيات. ولا نقول جديداً إذا قلنا إن دائرة المعرفيات عرفت مقاييس متنوعة في معرفة سلامة الأفكار منها: مقياس التحقق، والانسجام والتماسك، والتطابق والرضاء.

إلا أن المهم لدينا معرفة رأي مالك تجاه هذه القضية، وبيان حجم تأثيرها في الميدان الاقتصادي. وأول ما نذكره أن مالكاً دقق فيها، وأعاد صياغتها في الإطار الصحيح المنتج «فها نحن أولاء نرى فاعلية الأفكار في إطار اقتصادي قومي، أي عندما تكون الأفكار سليمة يصبح الاقتصاد ناجحاً»⁽¹⁾. ويرى مالك أن العالم قد تعقدت بنيته، وشبكة العلاقات المتولدة في نسيجه الاجتماعي. ولهذا دخل المجتمع «في مرحلة لا يمكن أن تحل فيها أغلبية مشكلاته إلا على أساس نظم الأفكار»⁽²⁾.

وهنا نقف ونتساءل: ما هو الطريق الذي انتخبه مالك لحل المشكلات التي برزت في المجتمع الإسلامي؟ وهل كان أمام أنظاره انموذج، يمكن الاعتماد عليه في حل المشكلات؟ حقيقة كان أمام مفكرنا، انموذج شكلته دوائر الاقتصاديات الغربية. ومالك دقق في هذا الأنموذج ضمن حدود مثابرتة النقدية للمناهج المتولدة من المذاهب الاقتصادية الغربية. هذا الانموذج هو انموذج «التعويض» الغربي الذي ترى فيه دوائر التفكير الغربية أنه يحمل حلاً لمشكلات العالم. غير أن قلم مالك لم يقبل الرؤية الغربية، لأنه كان مدركاً لخطورة هذا الانموذج، ولذلك وضعه على طاولة النقد والتقويم. وخلص إلى أن هذا الانموذج لا يمتلك المقومات التي تحمله على المشاركة في حل «الأزمة الخطيرة التي يعيشها العالم المتحضر»، واعتقد أن العالم «المتحضر... قد فشل في عملية التعويض» ولهذا عاد هذا العالم إلى أصله

(1) المصدر السابق.

(2) المصدر السابق.

«الأوربي» يبحث «عن منطلقات جديدة لأفكاره ولنشاطاته الاقتصادية»⁽¹⁾.

أما الطريق الذي انتخبه مالك لحل مشكلات المجتمع الإسلامي، فهو طريق «الأفكار السليمة»، ولهذا لفت أنظار البلاد العربية والإسلامية إلى فعل الأفكار ودورها في الحياة، ولذلك يدعو البلاد العربية والإسلامية إلى «أن تولي أكبر قدر من اهتمامها لمشكلة أفكارها، وخاصة تلك البلاد، التي لا تملك كثيراً من أدوات القوة المادية»⁽²⁾. ومقابل النموذج الغربي اقترح انموذجاً لدول العالم الثالث، وفي هذا الاقتراح نقد للنموذج الغربي وتأسيس لجوانب من المشروع الإسلامي للاقتصاد، يقول «فإذا ما أخذنا مثلاً موقف البلاد التي اتبعت في سياستها الدولية، روح مؤتمر باندونج المتمثلة في (الحياد الإيجابي)، فمن الطبيعي أن نتصور أن هذه البلاد ينبغي أن تفكر في اقتصادها طبقاً لهذه الخطة السلوكية، بل أن تفكر في سياستها أيضاً بتلك الروح»⁽³⁾.

وتناول قلم مالك بالنقد والتقويم نزعة من النزعات التي ولدتها دائرة الاقتصاديات الغربية، وهي نزعة «الاقتصادانية» والتي استحوذت على التفكير المتخصص والعام. ووضعها تحت مجهر الفحص والتدقيق، الذي بيّن أن هذه النزعة تتعارض مع التوجهات الإنسانية التي تؤكد عليها المدركات الإسلامية. وفي تقويمها ذهب إلى أن «الاقتصادانية» سعت إلى فعل «الخير» عندما نزعت إلى معالجة شؤون المجتمع الإنساني. إلا أن المُشكل الإنساني أخرج «الاقتصادانية» وشكل نقداً أساسياً لها، فهي قصرت عندما تصورت الحياة الإنسانية «مطعماً حقيراً»؛ «حسابه يتم بعمليتين اثنتين: جمع لما يدخل من مال، وطرح النفقات»⁽⁴⁾. ويعتقد مفكرنا مالك أن «المذهب الاقتصادي»

(1) مالك بن نبي؛ دور المسلم ورسالته في الثلث الأخير من القرن العشرين، ص 23.

(2) مالك بن نبي؛ مشكلة الثقافة، ص 15.

(3) المصدر السابق، ص 16.

(4) مالك بن نبي؛ فكرة الإفريقية الآسيوية، ص 38.

يتعارض مع سنن التاريخ البشري، وذلك لأن هذا المذهب تجرد «من القيم الثقافية التي تنشئ كل جهد، للنهوض على الإنسان»⁽¹⁾.

تحول النقد المالكى صوب منهج اقتصادي آخر، ليبين السلبيات التي تلازمه. هذا المنهج هو «منهج التنمية». وذهب في تقويمه له، على أنه منهج مزعوم «يؤكد ما هو أسوأ من أدوات التخلف كلها»⁽²⁾. وهنا أدلى بآراء مهمة فيها تنبيه للشعوب على خطورة طريق النسخ والتقليد لتجارب شعوب أخرى في التنمية. وفيها دعوة للبحث عن نموذج يُعتمد مثلاً. ولهذا اعتقد أن الاقتصادى «يسلك سبله الخاصة التي ليست بالضرورة سبل الرأسمالية ولا سبل الماركسية»⁽³⁾.

والسؤال الذي نرفعه هنا: ما هو الطريق الثالث الذي يحرر حركة الاقتصاد، ومن خلاله تجربة التنمية من سيئات الرأسمالية والماركسية؟ في الحقيقة إفادات مفكرنا الاقتصادية تشكل معالم طريق مستفيد من التجربة الرأسمالية والماركسية، إلا أنه في الوقت ذاته متحرر من قيود مقولاتهما الضيقة، والتي تتعارض مع سنن التاريخ البشري وطبيعة حركة المجتمع، وذلك لأن «المجتمع في منطلقه يتمتع دائماً بسلطان اجتماعي يمثله الإنسان والأرض والزمان الذي يملكهم في الحالات جميعاً، لكنه لا يملك سلطاناً مالياً دائماً»⁽⁴⁾.

وعلى هذا الأساس دعا مالك إلى إعادة مراجعة التخطيط للتنمية بحيث تكون المرجعية دائماً إلى «الاجتماعي» وليس كما هو سائد إلى «المالي». ولهذا ينبغي «لخطط التنمية والحال هذه أن تعتمد اعتماداً أكثر على السلطان الاجتماعى حتى لا تعبر عن وسواس نقص المال الذي يهلكها من البداية

(1) المصدر السابق.

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر السابق، ص 39.

(4) المصدر السابق.

بإخضاعها إلى إرادة المال»⁽¹⁾. إذن رغب مالك تحرير خطط التنمية من سلطة النزعة «الاقتصادية» رغم تقديره لأهمية الاقتصاد. فهو يرى أن «المشكلات البشرية» لا يمكن حلها جميعاً «بسبل اقتصادية»⁽²⁾. ولذلك نُشيد بكل جهد لتحرير خطط التنمية في البلدان الإسلامية والعالم الثالث من النظرات الأحادية التي ترجح الاقتصادي وتهمل الاجتماعي والذي دونه لا تنجح وإن توافرت الإمكانيات الاقتصادية.

وبعين الراصد لمجريات الحياة في العالم الإسلامي، لاحظ مالك أن العالم الإسلامي «مصاب بهذا الداء». ورأى أن حركته سجيئة طرفين، يتنقل فيها من شاطئ أحدهما إلى شاطئ الآخر. الأول شاطئ «عدم الوعي الاقتصادي الشامل». والثاني شاطئ «الحصر الاقتصادي». وكأن قدر المسلم ومصيره مرهون بحركة تجري في اتجاه واحد. أي إما «أن يكون بشراً اقتصادياً... (أو)... أن لا يكون غير هذا»⁽³⁾.

بعد ذلك انتقل مالك إلى مضمار تأسيس المشروع الإسلامي للاقتصاد. ومن الملاحظ على إفادات مالك، أنها جاءت مكثفة مختصرة. ومن المعلوم أن مرحلة التأسيس تحتاج إلى التفاصيل والاستشهادات. ورغم هذه الحال، فإن ما أنجزه مفكرنا يُعد مثابة معرفية في غاية الأهمية في مضمار التأسيس. ولعل أولى الإفادات المالكية جاءت على صورة بيان قرآني يُحدد مكانة للاقتصاد الإسلامي في خارطة المذاهب الاقتصادية المتداول. ويتكشف ذلك من خلال قول مالك «إن التعليم الإسلامي كله في القرآن والسنة يدعو إلى الحلول الوسطى دائماً»⁽⁴⁾.

ينزع المشروع الإسلامي إلى إقامة «اقتصاد التوسط». وما يسند هذه

(1) المصدر السابق.

(2) المصدر السابق، ص 40.

(3) المصدر السابق.

(4) المصدر السابق.

الرؤية الآية القرآنية الكريمة التي ذكرها مالك: ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً﴾⁽¹⁾.

وحملت الإفادات المالكية إعلاناً مصرفياً فيه توعية للمسلم من مزلق، المذاهب الاقتصادية، وبيان لما تحمله من مخاطر على عقائده، وأثر ذلك على سلوكه وتصرفاته وتعامله بحيث تبصره بحقيقة المذاهب الاقتصادية، وما تخفيه من اعتقادات. قد تجبر الإنسان على الاعتقاد بـ «وثنية جديدة، بحيث يصير من عباد صنم جديد اسمه (الاقتصادانية) أو حتى الاقتصاد»⁽²⁾.

IV - تقويم الماثبرات الناجزة في الاقتصاد الإسلامي :

ما هو الطريق الذي انتخبه مفكرنا مالك في تقويم الماثبرات الناجزة في ساحة الفكر الإسلامي الحديث، والنازعة إلى اقتراح مخططات لاقتصاد إسلامي؟

حقيقة أن الإفادات المالكية التي اعتنت بهذا الموضوع، كانت إفادات نقدية تقويمية، فقد وجد مالك أن هذه الماثبرات تتحرك بين قطبين: الرأسمالية والشيوعية. ولهذا سعى إلى تحرير المشروع الإسلامي للاقتصاد من قيود الرأسمالية ونزعتها التحررية. ونزع في الوقت ذاته إلى تحريره من اختناقات الماركسية وبعدها الهرطقي وموقفها من «الملكية». واقترح أن يكون طريق التحرير للاقتصاد الإسلامي هو طريق «الاستثمار الاجتماعي».

إن بيان فعل التقويم النقدي الذي وضعه مالك لهذه الماثبرة، يتطلب منا إعادة قراءة كتاب مالك «المسلم في عالم الاقتصاد»، وبالتحديد قراءة مقالة من مقالاته. والقارىء لهذه المقالة يلحظ أنها بدأت بفعل تأمل في الفكر الإسلامي الحديث لحظة مواجهته «المشكلات الاقتصادية». وخلاصة الموقف المالكي، إن هذا الفكر قد خنق نفسه في دائرة ضيقة من الاجتهاد مبيناً أن

(1) البقرة: 143؛ ومالك بن نبي؛ المصدر السابق.

(2) مالك بن نبي؛ فكرة الإفريقية الآسيوية، ص 40.

حركة الفكر الإسلامي الاجتهادية قد نهضت على مسلمتين:

الأولى: إنها استندت في حل المشكلات الاقتصادية على «الموجود من مناهج اقتصادية» والإفادة منها، وتضمينها في داخل البناء الفكري للمفهوم الإسلامي للاقتصاد.

الثانية: كشفت عن وقوع الفكر الإسلامي الحديث في مطب «النشاط الاقتصادي» وذلك من خلال التأكيد على عدم إمكانية القيام بأية خطوة «من دون تدخل المال»⁽¹⁾.

رأى مالك أن تعثر الفكر الإسلامي في الاقتصاد، استناداً إلى المسلمة الفكرية الأولى، قد اضطر هذا الفكر إلى الوقوع في دائرة الاختيار «بين الرأسمالية والشيوعية»⁽²⁾. وإن هذا الاختيار عرض الفكر الإسلامي في الاقتصاد إلى حالة من التردد والتخبط بين المذهبين، مما كان الحاصل من هذه التجربة ضياع هوية هذه الماثبرات وانغماسها في شخصية الآخر. كما وسبب هذا التردد في الوقت ذاته، إلى انتقال مشكلات الرأسمالية والشيوعية إلى داخل بنية الفكر الإسلامي في الاقتصاد، فتحوّلت تلك المشكلات في مضمار الممارسة الاقتصادية إلى قيود ربطت حركة الاقتصاد الإسلامي بعجلة الاقتصاد الرأسمالي أو الشيوعي.

فمثلاً يرى مالك أن جنوح الفكر الاقتصادي الإسلامي، وممارساته في العمل المعرفي، والتخطيط للتنمية، نحو الرأسمالية، ترتب عليه اصطدام الفكر الإسلامي بـ «الإباحية» التي نهضت عليها اقتصاديات الرأسمالية منذ أن خط «آدم سميث» عبارته الشهيرة «دعه يعمل، دعه يسير»⁽³⁾.

لقد سبب قبول الرأسمالية داخل بنية الاقتصاد الإسلامي، حسب

(1) مالك بن نبي؛ المسلم في عالم الاقتصاد، ص 41.

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر السابق، ص 41 - 42.

الإفادات المالكية، مشكلة كبيرة حملت المسلم على التفكير في كيفية «تخليص الرأسمالية من الربا، لأنه محرم في شريعته، وكأنه من الناحية الفنية يحاول تخليص جسد من روحه، ويرجو أن الجسد سيبقى حياً وسيقوم بمهامه»⁽¹⁾.

وتركزت محاولة المسلم في تخليص الرأسمالية مما تعانیه من مشكلات، في بحثه داخل الفقه الإسلامي، عن ظروف فقهية، فيها إمكانات تكييف نظري على الشاطئين، بحيث يتمكن من حل مشكلة الربا، وانجاز خطوة قبول للرأسمالية داخل القرارات الفقهية. والبحث في الوقت ذاته عن قرارات خاصة في الفقه الإسلامي تماشى والتوجه الرأسمالي، مع شطب كل الإفادات الفقهية التي لا تتناغم وهذا التوجه. وعن هذه القضية أفاد مالك قائلاً: «إن نجح (أي المسلم) في إيجاد حل نظري في قضية الربا يطابق الفقه الإسلامي، فيكون كأنه وجد روحاً لا ينطويها جسد، أو تتناقض مع جسدها، لأن نظام البنوك يرفض هذه الروح وهي ترفضه، فيبقى الحل النظري معلقاً عملياً، لأن صاحبه انطلق على أساس مسلمة استثمار المال كمنطلق للدinاميكا الاقتصادية، دون أن يراجع هذا المبدأ نفسه»⁽²⁾. وخلاصة الموقف المرتبط بهذه المثابرة: خيبة أمل في الرأسمالية.

ورصد قلم مالك محاولات أخرى في ساحة «الفكر الإسلامي»، محاولات نزعت إلى تأسيس مشروع اقتصاد إسلامي بالاعتماد على منهج الإفادة مما يقدمه، المذهب الماركسي. وأول ما بينه مالك في تقويم هذه المحاولات، إن خيبة الأمل التي سببتها الرأسمالية للفكر الإسلامي، وبالتحديد فشل المحاولات التي قامت بتكييف الرأسمالية داخل بنية الفقه الإسلامي، حركت حسب فهم المفكر مالك بن نبي، إلى التوجه صوب الاقتصاد الماركسي، للبحث عند إمكانية تكييف له داخل بنية المضممار

(1) المصدر السابق، ص 42.

(2) المصدر السابق.

الاقتصادي الإسلامي.

ولنتقف نتعرف على حدود الدرس الذي خرج به المفكر مالك بن نبي، ومن خلال رصده لحركة الفكر الإسلامي في مضممار الإفادة من المذاهب الاقتصادية المتداولة في العصر، والسؤال الذي نرفعه هنا: ما حجم الإفادة من المذهب الاقتصادي الماركسي؟ وما رصيد الإفادة على صعيد تجربة المسلم في بناء اقتصاد إسلامي؟ يرى مالك أن خيبة الأمل التي سببتها الرأسمالية للمسلم، دفعته برد فعل إلى شاطئ «الاقتصاد الشيوعي، وبكلمة ألطف؛ في اتجاه الاقتصاد الاشتراكي» وجاء هذا التوجه الإسلامي بعد أن شاهد المسلم «مساوىء الرأسمالية وتناقضها أخلاقياً وتقنياً مع الفقه الإسلامي» وفي الوقت ذاته شاهد «نجاح الخطط الاشتراكية في الاقتصاد». إلا أن الذي حدث اصطدام المسلم «ببعض جوانب هذه الخطط» وخاصة التي تتعارض «مع الفقه الإسلامي» مثل «تحديد الملكية أو إلغائها» والتعارض الأساس «بين المادية والإسلام»⁽¹⁾.

بعد هذه التجربة التي كابدها الفكر الإسلامي مع المذهبين الاقتصاديين الغربيين، نتساءل: ما الدروس التي يمكن الحصول عليها؟ إن الدروس الأولى تبين لنا فشل الماثبرات الإسلامية في تركيب بنية اقتصاد إسلامي على معطيات تجربة الاقتصاد الرأسمالي أو الماركسي. ولهذا جاء اختيار المسلم في محاولته التركيبية تحمل خيبة أمل على جبهتي المذهبين. وإن ذلك مرتبط بتقدير مفكرنا مالك، «بعوامل بعضها فني أخلاقي وبعضها فني عقائدي. وفي كلا الاتجاهين نراه في محاولة تركيب روح إسلامية على جسم أجنبي يرفضها وترفضه»⁽²⁾.

بينت الإفادات المالكية إلى أن من الأخطاء الفادحة في دائرة الذات، تلك الأخطاء التي أسهمت في تعطيل «نمو الفكر الاقتصادي في العالم

(1) المصدر السابق، ص 43.

(2) المصدر السابق، ص 44.

الإسلامي»، ويرأي مالك يعود ذلك إلى تشدد «بعض علماء الدين» الذين اعترضوا «على الاجتهاد الاقتصادي»⁽¹⁾. ويُلاحظ القارئ أن مالكا قد دقق في الأسباب التي حملت رجال الدين على هذا الاعتراض. فوجد أن ذلك غالباً ما يكون «حرصاً على صيانة الدين». إلا أنه استدرك وبيّن بأن هذا الحرص في أحيان أخرى لا يتسم «بالحكمة عندما يطغى الاعتراض إلى درجة التعطيل»⁽²⁾.

والحقيقة أن مفكرنا مالك، وبعقلية المفكر المسلم، يتساءل، وسؤاله فيه نقد وتقويم للمتداول من مواقف، وفيه رؤية مستقبلية تطالب أن يكون فعل الاجتهاد بما يتناسب والمتغيرات التي يحملها المستقبل. ونعتقد من المفيد أن تترك إفادات مفكرنا تبين للقارئ همومه في هذا الموضوع. فيسأل مثلاً «من يقوم بدراسة في الاقتصاد؛ هل يلتزم فيما يكتب النظرة الفقهية. لا بالنسبة للكليات فحسب، بل بالنسبة لكل تفاصيل سيواجه النظرية في المستقبل»⁽³⁾.

ويعتقد مالك أن من الضروري في الواقع الإسلامي الراهن، أن يدرك الساعي إلى وضع محاولة فقهية، حدود «موقفه على أساس الاهتمام بشروط الانطلاق أكثر من شروط الاستمرار، حتى وإن كانت ضرورية لمراجعة الأشياء»⁽⁴⁾. واستناداً إلى هذا الموقف دعا الفقهاء والباحثين في الاقتصاد خصوصاً، وفي شؤون الحياة عموماً، إلى «تقدير مسؤولياتهم على أساس القضية المطروحة ليست قضية تحقيق استمرار الحياة الاقتصادية، بل هي قضية دفع العجلة من أجل إنقاذ السفينة وأهلها»⁽⁵⁾.

(1) المصدر السابق.

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر السابق، ص 45.

(4) المصدر السابق.

(5) المصدر السابق.

V - البناء الفكري للمشروع الإسلامي للاقتصاد:

ما هي الإفادات التي كتبها مالك بن نبي، وشكلت بناءً فكرياً، في الإمكان الاصطلاح عليه بـ «المشروع الإسلامي للاقتصاد»؟ سؤال كبير وإفادات مفكرنا تناولته بالبحث والتحليل، بحيث تمكننا من القول إن هذا البناء توزع في طوابق فكرية عدة، يدرس كل واحد منها واجهة من واجهات هذا البناء. وفي الإمكان أن نتناول كل ذلك في المحاور الفرعية الآتية:

أولاً: المشروع الإسلامي من «الثروة» إلى «رأس المال»:

ما طبيعة الطريق الإسلامي النازع إلى تحويل «الثروة» إلى «رأس المال»؟ اعتنت الإفادات الاقتصادية التي كتبها مفكرنا مالك، بالتخطيط في إمكانية تحريك الثروة المتوافرة في البلدان الإسلامية، بهدف تكوين «رأس مال» إسلامي، يكون عاملاً في إنشاء صناعات ومؤسسات خدمات. والحقيقة إن هذه الإفادات جاءت على صورة «توجيهات». وهي صيغة مشروعة إذ من المعروف أن كتابة هذه الإفادات قد استهدفت بلداناً، في يومها، كانت الصناعة بشكلها الحديث غائبة. كما وأن مجتمعاتها هي مجتمعات تاريخية، تسود فيها أنواعاً قديمة من شبكة العلاقات الاقتصادية المحكومة بالثروة الراكدة، مما جعل سمة اقتصادياتها الركود أيضاً. وهي بالتأكيد حالة تتعارض مع النبض المتسارع لحركة الصناعة، والذي يحرك معه «رأس المال» صعوداً ونمواً، متخطياً الحدود الضيقة التي عرفت بها البلدان الإسلامية في حركة «الثروة».

لقد استفادت المثابرة المالكية الناشدة إنشاء ظروف تكوين «رأس المال» في البلاد الإسلامية، من تجربة تكوين «رأس المال» في أوروبا، ولذلك تشعر وأنت تقرأ نصوصه، حضور تكوين «رأس المال» وحركته في أوروبا، وعليه، فإن توجيه رأس المال وهو لا يزال في طور التكوين في بلادنا، لا يتصل أولاً بالكم، بل بالكيف، فإن همنا الأول أن تصبح كل قطعة مالية متحركة متنقلة تخلق معها العمل والنشاط، أما الكم فإن ذلك الدور الثاني، دور

التوسع والشمول»⁽¹⁾.

والسؤال الذي نرفعه هنا: ماذا تتمنى إفادات مالك الاقتصادية أن تنجزه على صعيد خصائص حركة الأموال في عالمنا الإسلامي؟ يترتب على إثارة هذا التساؤل تساؤلات أخرى مثل: هل نريد في تجربة عالمنا الإسلامي أن تتكرر التجربة الغربية في نشوء الرساميل وتركزها بيد فئة قليلة؟ أم نطمح لتجربتنا أن تُسهم في تكوين الرساميل والإفادة منها عموم الأمة؟ وهل تكوين «رأس المال» في العالم الإسلامي يقف عند حدوده الاقتصادية؟ أم أنه يتجاوز تلك الحدود ويتطلع إلى أبعاده الحضارية الناشدة وضع عالمنا الإسلامي في الإطار الحضاري الصحيح؟

حقيقة إنها أسئلة بالغة الأهمية، تحملنا على البحث عن إجابات لها. وفي البداية وجدنا إفادة مالكية تحدد موقف مفكرنا من حركة رأس المال وتركزه. كما وأنها تنبهنا إلى ضرورة: «أن تكون أموالنا مطبوعة بطابع الديمقراطية لا بطابع الإقطاعية»⁽²⁾.

ماذا يعني هذا الكلام؟ يعني أن مالكا عارف بحقيقة أن الثروة المتوافرة في بلداننا هي من نتاج الإقطاع، ومتركة يومها بيديه، وهي بالتأكيد فئة قليلة. وإذا أردنا تحريك هذه الثروة لتكون «رأس مالا»، فمطلوب أن نقوم بتحويلها لتكون «قوة» وآلة اجتماعية. وهذا التحويل يقتضي نقلها من أيدي الفئة القليلة إلى أيدي «الأمة». والواقع أن هذا يحتاج إلى منهج وتخطيط ينهضان على فهم حقيقي لطبيعة المجتمع الإسلامي، وفهم لمحركاته وتطلعاته بحيث يكون الحاصل من ذلك بناء «حياتنا الاقتصادية» التي لا يكون فيها «مكان لتركيز رؤوس الأموال في أيدي فئة قليلة، تستغل السواد الأكبر من الشعب، بل يجب أن يتوفر فيه إسهام الشعب، مهما كان فقيراً، وبذلك يتم التعادل بين طبقات الشعب، وتنسجم مصلحة الجماعة مع

(1) مالك بن نبي؛ شروط النهضة، ص 171.

(2) المصدر السابق.

مصلحة الفرد»⁽¹⁾.

ثانياً: المشروع الإسلامي و«شروط الإقلاع الاقتصادي»:

دشن المفكر مالك بن نبي مباحث الاقتصاد الإسلامي، بمفهوم اقتصادي مهم جداً، وهو مفهوم «الإقلاع الاقتصادي». والحقيقة أنّ المتأمل في هذا المفهوم يخلص إلى أنه يختصر عمليات كبرى، وأنشطة ينبغي إنجازها إذا أُريد للمشروع الإسلامي للاقتصاد، أن يبدأ عمله، وبالتحديد في الطريق المستقل الذي يتعد عن هيمنة المذاهب الاقتصادية المتداول في هذا العصر.

يعني «الإقلاع الاقتصادي» التفكير والتخطيط، وخلق الظروف الاجتماعية، وتفعيل الطاقات، والاستعداد النفسي للشروع في تنفيذ الخطة الاقتصادية. إن قلم مالك تناول هذا المفهوم بالدراسة والبحث، ومن خلال ذلك تقدم بتقويم للمحاولات التي قامت بعض البلدان الإسلامية في مضمار «الإقلاع الاقتصادي»، مبيناً أسباب عدم توفيق تلك المحاولات. إن كل ذلك بحثه مفكرنا في كتابه «بين الرشاد والتهيه» وبالتخصيص في مقال بعنوان: «شروط الإقلاع الاقتصادي»⁽²⁾.

بحث مالك في المقال قضية «التخطيط الاقتصادي». ومن المعلوم أن هذه القضية ارتفعت في البلدان الإسلامية إلى «مرض»، لا يعرف دواءه إلا الحكيم «الغربي»، وذلك بحجة أن واقع البلد لا يرقى بخبراته وأدواته المعرفية، إلى تشخيص المرض واقتراح الدواء. والحقيقة أن مالكا أشار إلى أمثلة من تجارب العالم الثالث، فشلت فيها بلدانه في تنفيذ خططها «الخمسية» أو «العشرية» فشلاً ذريعاً، على الرغم من اعتمادها في وضع خططها على خبراء كبار، مشهود لهم بالخبرة، ونجاح التنفيذ في عالم التخطيط الاقتصادي في بلدانهم. وقلم مالك موضوعي إلى أعلى درجات الموضوعية، فهو لم

(1) المصدر السابق، ص ص 172 - 173.

(2) مالك بن نبي؛ بين الرشاد والتهيه، ص ص 144 - 154.

يشكك بقدرات المخطط، ويغمطه حقّه ومنزلته. ولهذا أفاد قائلاً: إن هذا الفشل لا يحملنا على التشكيك «في فكرة التخطيط ذاتها»⁽¹⁾.

والسؤال الذي يُثار هنا: إذا كان المخطط على مستوى رفيع من القدرة على التخطيط؛ فأين إذن تكمن عوامل الفشل؟ استهل مالك حديثه عن هذه العوامل، بوضع ضبط المفهوم «التخطيط». ومن بعد ذلك انتقل إلى مضممار التجربة والميدان الاقتصادي، ليكشف عن العوامل التي أدت إلى نجاح التخطيط في أرض التجربة الأولى. وفشلها عندما تم استنساخها في تراب جديد.

يُعرف مالك «التخطيط» بأنه «مظهر من مظاهر تعجيل خُطى التاريخ في القرن العشرين، وهو مظهر يخص الميدان الاقتصادي»⁽²⁾. ويدقق أكثر فيشير إلى أن فكرة التخطيط، في حقيقتها «رغبة بعض البلدان في تجاوز تخلفها من خلال الاعتماد على طرق فنية متسارعة»⁽³⁾. إن عملية التدقيق في أفكار التخطيط الاقتصادية، مكتته من الإمساك بالأسس الفلسفية أو الايديولوجية التي تقف وراء التخطيط وتوجهه. ولهذا أراد مفكرنا أن ينبّه البلدان الإسلامية إلى خطورة تلك الأسس على هويتها الحضارية. إضافة إلى أن في هذه الأسس تكمن عوامل عدم توفيقها في تنفيذ هذه الخطط، ومن ثم فشلها وتوليد خيبة أمل لشعوبها.

بينت الإفادات المالكية عن وجود تجربتين عالميتين في مضممار التخطيط، وهما أمام أنظار المخطط الاقتصادي؛ الأولى رأسمالية (ليبرالية) تستند إلى «المصلحة الفردية وحرية التصرف». والثانية ماركسية (شيوعية) تنهض على «التسيير السلطاني والصراع الطبقي»⁽⁴⁾. ويرى مالك بعين الخبير

(1) المصدر السابق، ص 149.

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر السابق، ص 150.

(4) المصدر السابق.

أن الاختيار في التخطيط لدول العالم الثالث، يقتضي أن يكون خارج إطار هاتين التجربتين. وإذا فكر المخطط الاقتصادي في بلدان العالم الثالث، في وضع خطة اقتصادية، واعتمد على واحدة من هاتين التجربتين، فإنه يكون قد هوى بخطته في معاقل التقليد والاستنساخ. وبذلك يكون قد قضى على خطته، ومنذ اللحظة الأولى بالفشل. وهذا الحال يعود إلى اختلاق ظروف التجربتين السابقتين عن الظروف التي تعيشها بلدان العالم الثالث. ولهذا اقترح مالك على المخطط، أن يفتش عن طريق ثالث، وبذلك «يبحث عن طريق تنمية تتفق مع الشروط الخالصة بالبلدان الإفريقية الآسيوية في مرحلتها الراهنة»⁽¹⁾.

والحقيقة أن الطريق الثالث هو المسار الذي تتوافر فيه «شروط الإقلاع في العالم الثالث»⁽²⁾. ولذلك رأى مالك أن حل مشكلة التنمية «في البلاد الأفروآسيوية في حاجة إلى عالم الحياة الاجتماعية أكثر منها إلى مهندس الاجتماع»⁽³⁾. وعلى هذا الأساس وجد أن «فشل تجربة الدكتور شاخنت في مخططاته، خارج بلاده، الدليل الواضح على عجز المهندس الاجتماعي في معالجة بعض القضايا الاقتصادية»⁽⁴⁾.

ويرى مالك أن من الضروري أن تتوافر للمخطط، الوسائل المتوافرة في داخل البلد. وبخلاف ذلك فإن المشروع يكون مرهوناً للخارج خصوصاً إذا ما ربط بأي قرض أو خيار خارجي. ولذلك طالب المخطط أن ينظر فيما يتوافر في واقع «أي بلد أفروآسيوي» وأن يصنف المتوافر بالصورة الآتية:

أولاً: أن يتصرف بدقة على العمليات الزراعية في البلد الراغب وضع

(1) المصدر السابق.

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر السابق.

(4) المصدر السابق. والدكتور شاخنت هو مهندس خطط التنمية الاقتصادية لألمانيا، وكانت خطته ناجحة إلى أبعد الحدود. إلا أن خطته في أندونيسيا فشلت فشلاً ذريعاً.

خطة اقتصادية له، ومعرفة أثر الوسائل البدائية التي تستخدم في الزراعة في زيادة ونقصان المدخولات الاقتصادية.

ثانياً: تثبت ما تحتويه أرضه من مواد خام، وموارد طبيعية بحيث تشكل عمقاً اقتصادياً يمكن الركون إليه أثناء عملية التخطيط.

ثالثاً: حساب «العمل المتوقع الذي يمكن تحويله إلى عمل واقع يُعد بالساعات»⁽¹⁾.

إن التدقيق في هذه الجوانب عند وضع الخطة الاقتصادية، مسألة بالغة الأهمية، وهي حسب رؤية مالك تُشكل ما يسميه «الرصيد الاقتصادي لوطن متخلف في ساعة الصفر من إقلاعه». أما العوامل الأخرى فهي في نظره إضافية تساعد في نجاح الخطة. وإذا تصورنا الحال بخلاف ذلك، واعتمدنا في وضع الخطة على القروض والاستثمارات التي تأتي من الخارج، فإن الخطة بالتأكيد ستكون معرضة إلى الفشل لأن القروض والاستثمارات الخارجية لا يمكن أن تشكل «القاعدة التي يقوم عليها مخطط ما»⁽²⁾.

إذن من أجل نجاح الخطط الاقتصادية ينبغي على بلداننا الإسلامية أن تتخلى عن القروض والاستثمارات الخارجية، وأن تحرك الطاقات الاجتماعية بدلاً من كل ذلك باتجاه إنجاز «شروط الإقلاع». وأن يساند هذه الخطة تشريع اجتماعي اقتصادي يستمد موجهاته من المبدأ القائل: «كل الأفواه تستحق قوتها، وكل السواعد يجب عليها العمل»⁽³⁾.

وناقش مالك هذه المسألة في مقال بعنوان «اقتصاديات القوت والتنمية»⁽⁴⁾. ولبيان الأفكار التي حملها المقال وبما يتعلق بموضوعة «الإقلاع

(1) المصدر السابق، ص ص 152 - 153.

(2) المصدر السابق، ص 153.

(3) المصدر السابق، ص 154.

(4) المصدر السابق، ص ص 160 - 165.

الاقتصادي» نتساءل: كيف يتحقق الربط بين «اقتصاد القوات» و«اقتصاد التنمية»؟ حقيقة أن هذا الأمر، هو ما يميز المشروع الإسلامي للاقتصاد، فهو يؤكد على قيام العلاقة الحيوية بين «اقتصاد القوات» و«اقتصاد التنمية»، وأن تتحول هذه العلاقة إلى جسر عضوي يشد اقتصاد القوات إلى اقتصاد التنمية. ولبيان ذلك نعود إلى إفادات مالك نستوضح الموقف ومن خلال سؤال جديد:

كيف يتمكن المشروع الإسلامي للاقتصاد من إنجاز ذلك؟ بإيجاز يتحقق ذلك من خلال «إطعام كل الأفواه، وتشغيل كل السواعد»، وقد أفاد مالك عند ذلك قائلاً «فالقضية ليست بالنسبة للبلد الواحد في تشغيل جزء من السواعد، كسواعد العمال الجزائريين العائدين من الخارج، بل ينبغي تشغيل السواعد كلها التي تمثل الرصيد الحقيقي للوطن بأجمعه في لحظة الصفر من إقلاعه. وبهذا الثمن فقط تستطيع دفع عجلة التنمية في الوطن»⁽¹⁾.

ثالثاً: المشروع الإسلامي لاقتصاد أفروسيوي فعال:

ما حجم المجاهدة التي قام بها مالك، بهدف إنشاء اقتصاد أفروسيوي فعال؟ إن أول ما نلاحظه على الإفادات الاقتصادية التي دونها قلم مالك، أنها تطلعت إلى تعميم المشروع الإسلامي، ووضعه في إطار جغرافي أوسع، بحيث يمتلك القدرة على التعبير عن تطلعات شعوب القارتين الإفريقية والآسيوية. وفيه إمكانية إنشاء اقتصاد أفروسيوي لمحور جغرافي أوسع من دائرة العالم الإسلامي، هو محور «طنجة - جاكارتا».

بعين الباحث المدقق في طبيعة المجتمع الغربي، وجد مفكرنا مالك أن الاقتصاد الذي نما في ترابه نمواً طبيعياً، قد أحدث نقلة اجتماعية، كان من نتائجها بناء المجتمع لمؤسساته التربوية والعلمية والثقافية والدستورية. في حين لاحظ أن واقع المجتمع الإسلامي، والشرقي بوجه عام في حالة ركود،

(1) المصدر السابق، ص ص 163 - 164.

بحيث طبعت كل مفاصله ومنها المفصل الاقتصادي بالركود كذلك. ولهذا رأى أن توجهات المجتمع الاقتصادية إذا وضعت بذات المسار الغربي فإنها ستسبب مشكلةً للمجتمع، يسميها مالك بـ «التورط الاقتصادي». ولعل ما يسببه هذا التورط «آثاراً نفسية» من حيث «إن المعنى الاقتصادي لم يظفر في ضمير العالم الأفروسيوي بنفس النمو الذي ظفر به في الغرب، في ضمير الرجل المتحضر في حياته»⁽¹⁾.

لقد ربط مفكرنا ربطاً محكماً بين نمو المضمار الاقتصادي، وانتشار الثقافة الاقتصادية، والتطور الحضاري الحاصل في المجتمع. في حين أن غياب المعنى الاقتصادي من دائرة تفكير الإنسان، يُشير إلى أن حركة المجتمع الذي ينتمي إليه هذا الفرد، هي خارج مجال حركة المجتمعات المتحضرة. ولهذا كان الاقتصاد في الغرب، و«منذ قرون خلت ركيزة أساسية للحياة الاجتماعية، وقانوناً جوهرياً لتنظيمها. أما في الشرق فقد ظل العكس من ذلك في مرحلة الاقتصاد الطبيعي غير المنظم حتى أن النظرية الوحيدة التي تناولت تأثير العوامل الاقتصادية في التاريخ وهي نظرية ابن خلدون قد ظلت حروفاً ميتة الثقافة الإسلامية حتى نهاية القرن الأخير»⁽²⁾.

الحقيقة إن هذا الربط فيه تعميم، إذ إن المقارنة بين نمطين من التفكير، مرهونة بالظروف التاريخية لكل منهما، واحتياجاتهما المعبر عنها في شكل تطور حضاري يختلف عن الآخر. ونحسب في هذه المقارنة شطب اختلاف الظروف التاريخية والحضارية، وتطور المهن والعلاقات الانتاجية والاجتماعية، وأشكال العلاقات الاقتصادية. إذ إن الغرب في مرحلة ما قبل النهضة هو غير الغرب في مرحلة النهضة وما بعدها. وكان الشرق في مرحلة تطور حضاري، في حين كان الغرب يغط في نوم عميق. ونعتقد أن هذا المهارة ضروري لفهم الاختلاف بين الطرفين التاريخيين؛ ظرف الحضارة

(1) المصدر السابق، ص 149.

(2) المصدر السابق.

الإسلامية، وظرف الحضارة الغربية التكنولوجية.

ونرى أن بعض الأفكار التي وردت في الإفادات بحاجة إلى إعادة قراءة، وخصوصاً ما يتعلق بمضمار النظرية الاقتصادية الإسلامية. فقد اعتقد مفكرنا مالك بصورة جازمة أن المجتمع الشرقي، ومن خلاله المجتمع الإسلامي لم يتمكن من وضع نظرية اقتصادية. وأن ذلك يعود برأيه إلى أن المجتمع الشرقي لم يقبل «تحت تأثير احتياجاته الداخلية على أن يضع نظرية اقتصادية كما حدث في المجتمع الغربي، حيث وضع الرأسمالية أو الشيوعية»⁽¹⁾.

ونحن نسأل: هل كانت للغرب نظرية اقتصادية قبل الثورة الصناعية؟ نقول؛ إن الرأسمالية والشيوعية هما ولادتان نظريتان للثورة الصناعية. غير أن دائرة الفكر الغربي عرفت الكثير من الآراء الاقتصادية والتشريعات والأنظمة التي جاءت استجابة لاحتياجات الظروف الحضارية والتطور الاجتماعي. وذلك حدث للغرب، ويصعد إلى الحضارة اليونانية التي شهدت كتابة نصوص اقتصادية درست موضوع الاقتصاد في مضمار «التدبير المنزلي» و«سياسة الرجل مع دخله وخرجه وأهله وخدمه»⁽²⁾.

وما رصيد الحضارة الإسلامية في مضمار الاقتصاديات؟ حقيقة أن الحضارة الإسلامية قد تداولت آراء اقتصادية، منها متولد من الروافد (دائرة الفقه) ومنها ما يرتبط بالوافت الثقافي ومن خلال ترجمة ما كتبه أفلاطون وأرسطو وآخرون. وبتأثير الظروف التاريخية والتطور الحضاري الذي مرت به الحضارة الإسلامية. ولهذا نجد عدداً من الكتاب قد كتب في مضمار الاقتصاديات رسائل تناولت موضوع الاقتصاد. منها ما كتبه (الفارابي) في

(1) المصدر السابق.

(2) أنظر: البحث الذي كتبه زميلنا «علي زيعور» بعنوان «قطاع الاقتصاديات داخل العقل العملي في الفلسفة الإسلامية» مجلة الاجتهاد، العددان (34 و35) شتاء وربيع (1997)، ص 233 وما بعد.

رسالة السياسة⁽¹⁾، والماوردي⁽²⁾، وابن سينا وكتاب الأدب السلطاني.

لقد ذهبت الإفادات مذهباً شارحاً للعقبات التي حالت بين العقل الإسلامي وبين صياغة نظريته الاقتصادية، فأكدت على أن المجتمع الشرقي، ومن خلاله المجتمع الإسلامي، وبسبب تأثير احتياجاته الداخلية، و«ما انطوى عليه من نفسية خاصة منعقدة على (الزهد) كمثّل أعلى منذ قرون. وأن فقهاً اقتصادياً يستلهم خطته ومفاهيمه من مثل كهذا، ويصدر عنه لا يمكنه بداهة أن يعبر بنفس الدقة العملية عن فكرة (المنفعة) الخاصة بالرأسمالية، أو عن فكرة (الحاجة) الخاصة بالنظرية الماركسية، فالزهد والمنفعة والحاجة ثلاث حقائق لا يمكن أن تدخل في اطراد اجتماعي واحد، وفي واقع اقتصادي واحد، فقد كان هناك إذن عنصر تنافر أساسي بين الأوضاع الشخصية الموروثة في البلاد الأفروآسيوية وبين التكوينات الاقتصادية التي وضع أسسها العصر الاستعماري»⁽³⁾.

ونحسب أن فكرة التنافر بين الزهد والمنفعة والحاجة في التكوينات الاقتصادية التي شهدتها الشرق ما بعد الاستعمار، تعود إلى الاستعمار وما خلقه من تنافر دفع به إلى مجمل الحياة الشرقية، ومن ضمنها الثقافة ونظم الحياة والسياسة والاقتصاد. والحقيقة أن الإفادات هنا كانت تقرأ الأطروحة الغربية المصاحبة لانتشار الاستعمار، ونظمه وأفكاره التي شاعت في الشرق.

إذن من الممكن ضبط الاقتصاد الأفروآسيوي في إطار المنفعة بفكرة الزهد الإسلامية، التي هي الحارس الأمين الذي يبقي حركة الاقتصاد لصالح الفرد، ومنفعة الحياة الاجتماعية الأفروآسيوية. ويضبط حركة الاقتصاد في إطار

(1) الفارابي؛ رسالة في السياسة، نشرة لويس شيخو اليسوعي، مجلة المشرق، السنة الرابعة 1911، ص ص 648 - 653.

(2) محمد جلوب الفرحان: «الفكر الاقتصادي في كتابات الماوردي» مجلة الاجتهاد، العددان (34 و35) شتاء وربيع 1997، ص 169 وما بعد.

(3) مالك بن نبي؛ فكرة الإفريقية الآسيوية، ص 149.

الحاجة بحيث يُنظم الزهد الحاجات وطرق تلبيتها في إطار مفهوم العدالة الذي يُعطي الفرد حقه والمجتمع حقه. إنها بكل تأكيد مضممار المشروع الإسلامي للاقتصاد.

لنبداً أولاً قراءة الإفادات التي كتبها مالك حول فكرة «الزمن»، وبيان ما تولد من فوارق بين العالم الحديث والبلدان المتخلفة. يقول مالك: إن «هناك عنصراً آخرّاً يتمتع بنفس الطابع النفسي، ويجب أن نحسب له حسابه في هذا التنافي، ذلك العنصر هو فكرة الزمن التي تُعد أساسية في تنظيم العمل في العالم الحديث. أما البلدان المتخلفة، فإنهم لم يجربوا هذه العملة الخاصة، إذ تنمو ألوان النشاط والعمل بصورة تقليدية في حدود الزمن الميتافيزيقي، أي في نطاق الأبدية... وإذن فلقد كان التنافي بين هذه المباني الموروثة، وبين ألوان العمل المنظم الموقت في المجتمع الحديث، كان هذا التنافي أمراً محتوماً»⁽¹⁾.

فعلاً إن هذه الإفادات تتطلب إعادة قراءة وبيجوار معطيات من حركة الاقتصاد الإسلامي والفعاليات المرتبطة به، والتي اعتمدت على فكرة الزمن التي كان لها دوراً حيوياً في تنظيم العمل وتحديد الأجور. وإذا عُدنا إلى الشواهد الاقتصادية الإسلامية، وبالتحديد في مضممار اقتصاديات التعليم وهو مجال متفرع من النظرية الاقتصادية الإسلامية العامة. نجد أن فكرة الزمن قد اعتمدها العقل الإسلامي معياراً لتنظيم عمله. ولعل الشاهد على ذلك النصوص الاقتصادية الواردة في كتابات «ابن سحنون»، و«القاسبي» و«ابن جماعة» و«ابن الجزار» و«المغراوي»⁽²⁾. إذ نلاحظ أن فكرة الزمن معتمدة في تحديد ساعات العمل في الحانوت الدراسي، وتثبيت ساعات اليوم الدراسي، والعطل الدراسية، وتوزيع المواد الدراسية في جدول دراسي يومي وأسبوعي. وتحديد أجور المعلمين وأجور الدراسة... كل هذه شواهد على تداول النصوص الاقتصادية الإسلامية لمفهوم الزمن. وهي شواهد تؤكد على حضور

(1) مالك بن نبي؛ المصدر السابق، ص 150.

(2) أنظر: محمد جلوب الفرحان؛ الخطاب التربوي الإسلامي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1997، فصول عدة.

فكرة الزمن في إطار المشروع الإسلامي للاقتصاد.

ونتساءل: هل في الإمكان إنشاء مقاربة بين النظرية الاقتصادية الماركسية والمشروع الإسلامي للاقتصاد أفروسيوي؟ في الإمكان إنشاء مثل هذه المقاربة إذا نزعنا سلبيات الماركسية، وبالتحديد تحرير مفهوم الحاجة من أسواره الفكرية الهرطقية، بحيث تنقله ليتحرك في إطار فهم إسلامي يحوله إلى «حق» لكل أفراد المجتمع، وهو في الوقت ذاته «حق» اجتماعي ينزع إلى توفير لقمة العيش، وفرصة الرزق لكل إنسان. وفي إفادة مالكية مهمة عن اقتصاد الحاجة المتحرر من أسوار الشيوعية، إفادة بينت حركة مفهوم الحاجة في صورة «فرض الحق غير المشروط لكل فرد في أن يحصل على خبزه اليومي، وبالتالي تعتبر العمل في النهاية واجباً يومياً عليه»⁽¹⁾.

رابعاً: المشروع الإسلامي: من الاستثمار المالي إلى الاستثمار الاجتماعي:

ما هي العلاقة التي أسسها مالك بين الاستثمار المالي (الاقتصادي) والاستثمار الاجتماعي؟ وكيف وظف الاقتصادي لصالح الاجتماعي؟ وما هي الأسس التي اعتمدها في ترجيح الاستثمار الاجتماعي في مشروعه الإسلامي للاقتصاد؟

ولنبداً أولاً في بيان: كيف أسهم الاقتصادي في حل مشكلات الإنسان والمجتمع؟ تناول مالك هذا الموضوع في كتابه «شروط النهضة»، وفي مقالات عدة من كتبه المختلفة. ويلحظ قارئ هذا الكتاب أن مالكا قدم مشروعاً لحل مشكلة الإنسان، وهو من الشمولية بحيث احتوى في داخله على مشروع اقتصادي متفرع منه، إنه المشروع الحضاري الهادف إلى حل مشكلة الإنسان والمجتمع. وبذلك يمكن القول إن الاقتصادي يعمل لخدمة المشروع الحضاري وفي جوانب عدة. ومن النافع الإشارة إلى أن إفادات مالك قد استوعبت كل ذلك، فبينت أن المشروع الحضاري يتميز بنوع من

(1) مالك بن نبي؛ المصدر السابق، ص 57.

الشمولية، في حين أن المضممار الاقتصادي يعمل في مجال محدود. ولهذا فإن «حل مشكل الإنسان يتكامل في ثلاثة عناصر أساسية هي: توجيه الثقافة وتوجيه العمل، وتوجيه رأس المال»⁽¹⁾.

إن العمل ورأس المال يشكلان مفاصل مهمة في المشروع الاقتصادي لحل مشكلة الإنسان. ولما كان العمل هو مثابة إنسانية تهدف إلى استثمار مواد الطبيعة وذلك بهدف إنتاج أدوات الحضارة وأن العمل بالمقابل يتحول من خلال عمليات الإنتاج إلى «رأس المال». نقف هنا ونثير السؤال الآتي: كيف نظر مالك إلى العمل؟ وما هي زوايا النظر المتولدة من مضممار «العمل»؟ يرى مالك أن العمل هو الذي رسم «مصير الأشياء في الإطار الاجتماعي. ورغم أنه ليس مصير الأشياء في الإطار الاجتماعي. ورغم أنه ليس عنصراً أساسياً كالإنسان والزمن. إلا أنه يتولد من هذه العناصر الثلاثة»⁽²⁾. وحقيقة أن مالكا في بيان فعل العمل في إنتاج الحضارات، يستند إلى حركة التاريخ الإسلامي، وخصوصاً البدايات الأولى لتشكل الحضارة الإسلامية، «فعندما كان المسلمون الأول يشيدون مسجدهم الأول بالمدينة، كان هذا أول ساحة للعمل صنعت فيها الحضارة الإسلامية»⁽³⁾. وهكذا يصبح مفهوماً لدينا أن نظرة مالك للعمل تتحرك في إطارين: إطار اقتصادي فيه حساب لقيمة العمل وأثره في توليد «رأس المال». وإطار حضاري أشمل وأوسع من الاقتصادي فيه حساب لقيمة العمل في الإنتاج الحضاري.

تناول قلم مالك جانباً آخر من قضية العمل، وركز هنا على القيمة التربوية للعمل وخصوصاً في مرحلة إعادة بناء المجتمع. وذلك لأن «الشيء الذي يهمننا في المجتمع الناشئ هو الناحية التربوية في عملنا لا الناحية الكسبية، إذ أن الناحية الكسبية لا تظهر إلا في المرحلة التي تطابق عند علماء

(1) مالك بن نبي؛ شروط النهضة، ص 161.

(2) المصدر السابق، ص 162.

(3) المصدر السابق.

الاجتماع (تقسيم العمل)⁽¹⁾.

وتتحدد قيمة العمل بنظر مفكرنا مالك في ثلاثة جوانب؛ جانب البناء الاجتماعي؛ بحيث إنّ أي مثابرة إنسانية في العمل لا تسهم في البناء الاجتماعي تكون خارج الحساب. وجانب حضاري تاريخي، تكون فيه قيمة العمل محسوبة بكلمات مالك، من خلال تأثير العمل في مسيرة الإنتاج الحضاري والأثر التاريخي؛ «فنحن نعمل ما دمنا نعطي أو نأخذ بصورة تؤثر في التاريخ»⁽²⁾. والجانب الثالث وهو الأهم، إذ فعل العمل يتجاوز كل ذلك ليتغلغل في ذات الإنسان ووضعه ومحيطه الذي يعمل فيه «فتوجيه العمل هو تأليف كل هذه الجهود لتغيير وضع الإنسان. وخلق بيئته الجديدة. ومن هذه البيئة يشتق العمل معناه الآخر: كسب العيش لكل فرد»⁽³⁾.

ونلاحظ في الحال الذي يمر به المجتمع الإسلامي، أن مالكا في إفاداته الاقتصادية المدققة في العمل، يُرجح القيمة الحضارية للعمل، ويمنحها أولوية في مشروعه الإسلامي للاقتصاد، وقبل ذلك لمشروعه الحضاري. وهو على حق فإن إنهاض المجتمع يتطلب تغييراً في نظرتهم للعالم ولنفسه، وتحديد موقعه في خارطة العالم، ومعرفة وزنه وما يمتلكه من إمكانيات، وحساب دقيق لحالة تخلفه الحضاري، والوقوف على العوامل الداخلية والخارجية التي سببت كل ذلك. ولأهمية هذه الجوانب في مجتمع «راكد مسترخ»، يرغب في النوم على حساب العمل والإنتاج. جاء الاهتمام المالكي بالبعد الحضاري للعمل. وإن لم يغفل قيمته الاقتصادية، القائمة على توفير «كسب الحياة» للفرد والمجتمع، «والواقع أنه يجب أن يكون التوجيه المنهجي للعمل شرطاً عاماً أولاً، ثم وسيلة خاصة لكسب الحياة بعد ذلك، لأن هذا التوجيه، حين يتحد مع توجيه الثقافة وتوجيه رأس المال، يفتح مجالات

(1) المصدر السابق، ص 163.

(2) المصدر السابق، ص 164.

(3) المصدر السابق.

جديدة للعمل⁽¹⁾.

ونلاحظ أن مالكا وفي إفادات عدة، دقق في العلاقة بين العمل والمال، وكان سنده رؤية اجتماعية بينت آثار تلك العلاقة على المجتمع. إن مثابرتة هذه جاءت في مقال بعنوان «دور المال في اختزان العمل» كشف فيه بعض الأوهام، التي تسيطر على العقول في قضية العلاقة بين «العمل والمال»، فأفاد موضحاً «إننا منذ الخطوة الأولى نقرن، في مشرونا قضية العمل بقضية المال، بحيث أصبح العمل مقيداً بشروط مالية لا ينطلق بدونها حتى في البلاد الشيوعية الكلاسيكية، حيث لم تتغير هذه الشروط إلا في ملكية المال في هذه البلاد الشيوعية من الأيدي الخاصة أو البنك إلى يد واحد، يد الدولة. ومن البنك إلى الخزينة»⁽²⁾.

ويؤكد على البعد الاجتماعي في فهم حركة الاقتصاد، ومن خلال ذلك فهم علاقة العمل بالمال (أو النقد)، فيرى أن «المال مهما كان نوعه ذهباً أو فضة، كان الوسيلة لاختزان العمل حتى يعود لصاحبه في حاجات أخرى أو في أيام صعبة، تماماً كما تخزين الكهرباء فيما يسمى (البطاريات). وهو بذلك يمثل فائض العمل عن حاجات البيت»⁽³⁾.

وفي مضممار الاستثمار الاجتماعي الذي حرث مفكرنا في جوانبه المختلفة، وشكل ركائزه الأساسية وبين هوامشه، يلحظ قارئ إفاداته أن فهمه اقترب من التحليل الذي تقدم به ماركس لقضية «اغتراب العمل» وما كان لذلك من آثار اجتماعية، لعل من مظاهرها اغتراب الإنتاج ونشوء اقتصاد التبادل؛ ولهذا ذهب مؤكداً على أنه «كثيراً ما يتحول - المال - من مجرد (بطارية) لتخزين العمل، يتمرد عليه، ويصبح سجاناً بحيث لا تعود فائدته على صاحبه، بل على صاحب السجن، فإن كان هذا ما يعنيه ماركس بما

(1) المصدر السابق.

(2) مالك بن نبي؛ المسلم في عالم الاقتصاد، ص 69.

(3) المصدر السابق، ص ص 70 - 71.

يسميه (اغتراب العمل)... فنحن نشاطه رأيه، بقدر ما يتفق مع التحليل الذي قدمناه عن الأزمة التي اغترب فيها الإنتاج عندما نشأ اقتصاد التبادل⁽¹⁾.

وذهب في مقال بعنوانه «الاستثمار المالي والاستثمار الاجتماعي» إلى أن «الإمكان الاجتماعي هو الذي يقرر مصير الشعوب والمجتمعات والدول»⁽²⁾. حقيقة في هذا المقال متابعة للاهتمام بالاستثمار الاجتماعي الذي يعمل من خلال ثلاثية التركيب الحضاري: الإنسان والتراب والوقت. واعتبار هذا الاستثمار هو الركيزة الأساس للمشروع الإسلامي للاقتصاد. إن متابعة مالك، في واقع الأمر، لم تكن متابعة نظرية، وإنما كانت دراسة استقرائية قائمة على ملاحظة التجارب التي عاشتها بلدان العالم الثالث، وبالتحديد الصين انموذجاً. إن هدف مالك من هذا الاستثمار بالتجربة الصينية بيان دور الاستثمار الاجتماعي في إنجاح خطط التنمية. وعن هذه التجربة أفاد قائلاً «إن الصين تقدمت اقتصادياً، بسرعة مرموقة، لأنها طبقت منذ اللحظة الأولى في خطط تنميتها، مبدأ الاتكال على الذات، أي بالتعبير الاقتصادي مبدأ الاستثمار الاجتماعي من الإنسان الصيني، والتراب الصيني، والزمن المتوفر في كل أرض»⁽³⁾.

إن كل هذا يؤكد على صحة رأي مالك الساعي إلى تثبيت مبدأ الاستثمار الاجتماعي كركيزة أساس للمشروع الإسلامي للاقتصاد، ودوره في إنجاح خطط التنمية. وبالإفادة من التجربة الصينية رسم صورة الاستثمار الاجتماعي من خلال تفاصيل إضافية؛ «فالصين وضعت كل تبعيات التنمية على كامل الشعب، فعوضت بطاقاته الحيوية الموجودة وبقدر الإمكان، الطاقات الميكانيكية المفقودة، حتى في المشروعات الكبيرة الحجم، أي أنها عوضت، بقدر الإمكان، الإمكان المالي بالإمكان الاجتماعي بصورة جعلتها رائدة العالم الثالث بلا جدال، وجعلتها على العموم، تحصل على خبرة فريدة

(1) المصدر السابق.

(2) المصدر السابق، ص 76.

(3) المصدر السابق، ص ص 77 - 78.

في العالم من حيث توظيف الإنسان والتراب والزمان»⁽¹⁾.

وفي بيان العلاقة بين العمل والاستثمار، والتدقيق في آثار تلك العلاقة في صياغة المشروع الإسلامي للاقتصاد، كتب مالك في كتابه «بين الرشاد والتهيه» مقالاً بعنوان «العمل والاستثمار»⁽²⁾ تناول فيه «التجربة الصينية في الاستثمار والعمل»⁽³⁾. ولعل ما استخلصه قلم مالك من هذه التجربة، إنها مرت بمرحلتين «تدلان على صورتين للاستثمار: الواحدة منهما على عكس الأخرى، بل تنافيا تماماً»⁽⁴⁾. ولنقف نتعرف على حقيقة تلك الصورتين من صور الاستثمار:

الأولى: إن العمل يكون فيها النتيجة النهائية للاستثمار، وأن ذلك اتخذ أشكالاً «من الوظائف» التي ولدها الاستثمار.

الثانية: إن الاستثمار هو بحد ذاته «نتيجة العمل» محسوباً «بساعات العمل»⁽⁵⁾.

لقد نظر مالك من خلال التجربة الصينية، ودور الاستثمار الاجتماعي في إنجاح خططها الاقتصادية، إلى واقع العالم الإسلامي، وساعده ذلك على كشف العقبات التي تراكمت تاريخياً، والتي شكلت عُقداً واعتقادات، وقفت حائلاً أمام قيام أية نهضة اقتصادية. ولرفع وإزالة هذه العقبات رجح مالك أولاً فعل التربية في العالم الإسلامي، وذلك للإعلاء من قيمة الإنسان الذي يقود الخطط الاقتصادية وينفذها، والنظر إليه على أنه «رأسمال» الأول. ولهذا «فالعالم الإسلامي ليس بيده أن يغير أوضاعه الاقتصادية إلا بقدر ما يطبق خطة تنمية تفتق أبعاده النفسية، وتخلصه من تركة عصر ما بعد الوحدين، من

(1) المصدر السابق، ص 78.

(2) مالك بن نبي؛ بين الرشاد والتهيه، ص ص 155 - 159.

(3) المصدر السابق، ص 159.

(4) المصدر السابق، ص 157.

(5) المصدر السابق.

خرافاتها أو عقدها ومسلماتها الوهمية.

يجب أن تتضمن النهضة الاقتصادية هذا الجانب التربوي الذي يجعل من الإنسان القيمة الاقتصادية الأولى، كوسيلة لتحقيق بها خطة التنمية، وكنقطة تلاقي تلتقي عندها كل الخطوط الرئيسية في البرامج المعروضة⁽¹⁾.

ولاحظ أن خطط التنمية والمشروعات الاقتصادية في العالم الإسلامي: «لا زالت بعيدة عن وضع الإنسان في هذه الرتبة، كوسيلة تغيير هي ذاتها في فعاليتها بقدر ما تحدث من تغيرات في نطاق النمو الاقتصادي»⁽²⁾.

وبيّن مفكرنا وهو في حالة سجال مع المذاهب الاقتصادية الغربية، أن «مبدأ الاستثمار الاجتماعي» كان غائباً في معالجاتها، وفي الوقت ذاته أشار إلى أنه سمة من سمات المشروع الإسلامي للاقتصاد. وهنا كشف عن جانب من قضية الاستثمار الاجتماعي، تتمثل في العلاقة القائمة بين «زيادة السكان وحجم الاستثمار». ففي مقالة بعنوان «العمل والاستثمار»⁽³⁾ دقق في تلك العلاقة، وفحص المفهوم الذي تقدمت به المذاهب الاقتصادية الغربية. ومن ثم قام بتعديل المفهوم من خلال اقتراحه لمفهوم «الاستثمار الاجتماعي»، المفهوم الذي يتصدر بُنى المشروع الإسلامي للاقتصاد، والذي يلعب في الوقت ذاته الدور الأساس في نجاح الخطط الاقتصادية الإسلامية وخطط بلدان العالم الثالث.

خامساً: أخلاقية المشروع الإسلامي للاقتصاد:

إن واحدة من أهم مميزات المشروع الإسلامي للاقتصاد، أنه مطبوع وموجّه بأخلاقية الإسلام التي تحكم حركة الاقتصاد برمتها، وتقيم تعادلاً بين الحقوق والواجبات، بين الانتاج والاستهلاك. والسؤال الذي نرفعه: ما هي

(1) المصدر السابق، ص 79.

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر السابق، ص ص 155 - 159.

الإفادات التي كتبها قلم مفكرنا مالك بن نبي في هذا المضممار؟ الحقيقة أن مالكاً تناول الأسوار الأخلاقية التي تحكم حركة المشروع الإسلامي للاقتصاد في مقال بعنوان: «الأساس الأخلاقي لعمليتي الإنتاج والتوزيع»⁽¹⁾.

لقد أكدت الإفادات المالكية على الترابط بين القيم الأخلاقية والقيم الاقتصادية. وحقيقة هذه ميزة يتصف بها المشروع الإسلامي للاقتصاد، الذي هي في الواقع، ميزة أهملتها الرأسمالية. وهذا الإهمال جاء بسبب نزعتها «الإباحية إلى الاقتصاد»⁽²⁾. وبالمقابل تحركت الإفادات باتجاه رفع فاعلية القيم الأخلاقية في الحياة الاقتصادية، وبيان فعلها المؤثرة في الحياة عموماً. ومالك استند في توضيح هذه القضية على سيرة الرسول (ص)، وكذلك اعتمد عليها في تأسيس ركن مهم من أركان المشروع الإسلامي للاقتصاد. ويذهب مالك شارحاً ذلك، فيقول «نرى الرسول (ص) يعطينا في قضية المتسول الذي أتى يسأل يوماً (لقمة عيش) كان من (حقه) أن يأخذها من المجتمع بنص من القرآن الكريم في الزكاة، وكان النبي (ص) أولى الناس بتطبيقه»⁽³⁾.

ومن الثابت في الأذهان أن «أعمال النبي (ص) تشريع أو عبرة لأُمته، فأشار الرسول على من حوله من الصحابة رضوان الله عليهم بأن يجهزوا هذا الفقير ليحتطب، وأشار على الرجل بأن يحتطب ليأكل من عمل يده»⁽⁴⁾. وهكذا تستحضر إفادات مفكرنا مالك سيرة الرسول وتشريعاته لتؤكد على دور الأخلاق في حل المشكل الاقتصادي.

وفي الإفادات الرامية إلى تحرير المشروع الإسلامي للاقتصاد من قيود المذهبيين الاقتصاديين الغربيين (الرأسمالية والشيوعية)، نلاحظ أنها اعتمدت على الأخلاق في حل الأزمة الاجتماعية، ومن خلالها الأزمة الاقتصادية.

(1) مالك بن نبي؛ المسلم في عالم الاقتصاد، ص ص 87 - 91.

(2) المصدر السابق، ص 88.

(3) المصدر السابق.

(4) المصدر السابق.

والإفادات استحضرت سيرة الرسول (ص)، فذهبت إلى أن رسول الله (ص) في تعامله مع الأزمة الاجتماعية، فضل حلها «في نطاق (الواجب) على (الحق) أو إذا قدرنا الأبعاد الاقتصادية، فإننا نراه (ص) يفضل الحل في نطاق الإنتاج»⁽¹⁾.

إن النظر إلى الحركة الاقتصادية في ضوء ميزان الحقوق والواجبات هي نظرة أخلاقية متوازنة. إلا إن رجحان كفة الميزان على الكفة الأخرى بالتأكيد سترتب عليه تطرف إيجابي وسلبي، سيفتقد الميزان الأخلاقي تعادله. وإن كان التطرف الإيجابي مفيد، غير أن التطرف السلبي مضر. ولعل خير الأمور هو تعادل الميزان وضبطه للحقوق والواجبات. ولهذا حسب رأي مالك، إن التركيز على «مفهوم: الواجب أو على مفهوم الحق تكون معادلته الاقتصادية إيجابية بفائض الإنتاج على الاستهلاك أو متعادلة إذا استوى الطرفان، أو سلبية إذا كان الاستهلاك أرجح في الميزان»⁽²⁾.

(1) المصدر السابق.

(2) المصدر السابق، ص 90.

